

تحليل العلاقة بين الدين الخارجي والنتائج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2004-2023)

م.م ياسمين سليم كاظم الجبوري
وزارة التربية/ المديرية العامة لتربية بغداد الكرخ الثانية
irznm00@gmail.com

تاريخ تقديم البحث : 2025/09/24

تاريخ قبول النشر : 2025/11/05

المستخلص

يهدف البحث الى تحليل العلاقة بين الدين الخارجي والنتائج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة (2004-2023) وذلك من خلال اتباع منهج التحليل الكمي وباستخدام البيانات السنوية خلال مدة البحث، اذ تم تحليل العلاقة باستخدام ادوات التحليل القياسية متمثلة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، حيث انطلق البحث من فرضية مفادها ان للدين الخارجي التي يعاني منها العراق آثاراً ايجابية وسلبية على الناتج المحلي الاجمالي. وقد اظهرت النتائج التي توصل اليها البحث ان نتائج التقدير قصيرة الاجل لها علاقة معنوية بين الدين العام والنتائج المحلي الاجمالي، والذي يعني أن الانفاق الممول بالدين قد يخلق نوعاً من التحفيز الاقتصادي المؤقت في الاجل القصير، إلا أنه قد يتحول الى عبء اقتصادي في المستقبل إذا لم يستخدم الدين بطريقة انتاجية، بالاضافة الى ان استخدام الدين في تمويل الرواتب او الانفاق الاستهلاكي قد يولد أثراً اقتصادياً سريعاً لكنه غير مستدام. ومن ابرز التوصيات التي اوصى بها البحث هو العمل على تحويل استراتيجية الاقتراض من تمويل العجز التشغيلي الى تمويل مشروعات تنموية طويلة الاجل كالبنى التحتية والصناعة والزراعة لما لها من أثر مستدام في نمو الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي للبلد. الكلمات المفتاحية: الدين الخارجي، الناتج المحلي الاجمالي، النمو الاقتصادي

Abstract

The research aims to analyze the relationship between external debt and gross domestic product in Iraq during the period (2004-2023) by following the quantitative analytical approach and using annual data during the research period. The relationship was analyzed using standard analysis tools represented by the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model, The research was based on the hypothesis that Iraq's external debt has both positive and negative effects on the gross domestic product.

The research findings showed that short-term estimation results have a significant relationship between public debt and GDP, which means that debt-financed spending may create a temporary economic stimulus in the short term, but it may turn into an economic burden in the future if the debt is not used in a productive manner, In addition, using debt to finance salaries or consumer spending may generate a quick but unsustainable economic impact.

One of the most prominent recommendations of the study is the need to shift the lending strategy from financing operating deficits to financing long-term development projects such as infrastructure, industry, and agriculture, given their sustainable impact on GDP growth and, consequently, enhancing the country's economic growth.

Keywords: external debt, gross domestic product, economic growth

المقدمة

تعد مشكلة الدين الخارجي في العراق من ابرز ما شهدته العقدين الاخيرين من القرن الماضي، مما ادى الى مطالبة الدول الدائنة بتسديد تلك الديون، والذي نجم عنه عجزاً في الموازنة العامة لينتج عنه زيادة في الاقتراض من الخارج والذي اثر بالنهاية على هيكل الإقتصاد العراقي الذي يسيطر عليه قطاع النفط بصفته اقصاداً احادي الجانب، والذي إنعكس سلباً على ضعف هيكل الناتج المحلي الاجمالي في العراق تجاه الدين الخارجي نتيجة لضعف الامكانية في استثمار الاموال المتحصلة من الدين الخارجي.

مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث حول وتحليل العلاقة بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي متمثلاً بالناتج المحلي الاجمالي في العراق والذي يواجه تحديات هيكلية بسبب اعتماده على اليرادات الربعية فقط والاعتماد المتزايد على الدين الخارجي كأداة رئيسية لسد العجز في الموازنة العامة وتمويل المشاريع التنموية، ومع ان هذا التمويل يهدف الى دفع عجلة النمو الاقتصادي الا انه يشكل عبئاً على الاستقرار والاداء الاقتصادي الكلي، وهنا يبرز التساؤل الاتي:

- ما مدى تأثير الدين الخارجي على نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق ، وهل ساهم الاعتماد عليه في تحقيق النمو الاقتصادي للبلد.

فرضية البحث

انطلق البحث من فرضية مفادها ان هناك علاقة سلبية بين حجم الدين الخارجي والناتج المحلي الاجمالي، وان ارتفاع الدين ادى الى تراجع معدل النمو الاقتصادي.

هدف البحث

هدف البحث الى التعرف على مفهوم واهمية الدين الخارجي والناتج المحلي الاجمالي، بالإضافة الى تحليل اثر المديونية في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2004- 2023)، وتقديم التوصيات لتحسين ادارة الدين الخارجي بما يخدم النمو الاقتصادي

اهمية البحث

تتبع اهمية البحث من خلال تحليل طبيعة العلاقة بين الدين الخارجي ومستوى الناتج المحلي الاجمالي، وتحديد ما اذا كانت هذه العلاقة ايجابية تسهم في تعزيز النمو، ام سلبية تعكس عبئاً على الاقتصاد، ومحاولة وضع سياسات دين اكثر كفاءة تضمن استدامة النمو الاقتصادي وتخفف من المخاطر التي قد تحدث على المدى الطويل الاجل .

منهجية البحث

اعتمد البحث على منهج تحليلي كمي، باستخدام بيانات سنوية تمتد من (2004- 2023) ، تم جمعها من المصادر الرسمية، اذ يتم تحليل العلاقة بين الدين الخارجي والناتج المحلي الإجمالي باستخدام أدوات التحليل الاقتصادي القياسي، ومنها منهجية أنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وما تضمنته من اختبارات قياسية، باعتماد بيانات تلك المتغيرات وللسلسلة زمنية للفترة (2004-2023).

المبحث الاول: الاطار النظري للمديونية الخارجية

أولاً: مفهوم الدين الخارجي

يمكن تعريف الدين الخارجي بأنها عملية اقتراض الدولة لموارد مالية أو عينية من مصادر خارجية، سواء كانت هذه المصادر دولاً أو مؤسسات دولية أو شركات أو أفراد، مقابل التزام الدولة المقترضة بإعادة سداد تلك الموارد مع الفوائد التي تترتب عليها خلال فترة محددة يتم الاتفاق عليها مسبقاً (عبد، 2017: 3).

ويُعرف الدين الخارجي أيضًا بأنه مجموع المبالغ التي يحصل عليها الاقتصاد الوطني من جهات خارجية لتمويل نفقاته، وتُحدد تلك المبالغ إما عن طريق تصدير السلع والخدمات، أو من خلال العملات الأجنبية، وغالبًا ما تتجاوز مدة هذه القروض سنة واحدة، مع تحمل الجهة المقترضة كافة الالتزامات المرتبطة بالسداد سواء كانت الحكومة أو الهيئات المرتبطة بها (الطايبي، 2008: 56).

ويُشير تعريف آخر إلى أن الدين الخارجي هو عبارة عن قروض تُقدم من دولة دائنة إلى دولة أخرى بهدف دعم اقتصاد الأخيرة، ويتم السداد إما بالنقد الأجنبي أو عبر تبادل السلع، وتشارك في هذه العملية مؤسسات حكومية أو أفراد أو كيانات خاصة تعمل ضمن الدولة المستفيدة (Paul)، (2006: 668).

وبالتالي يمكن القول إن الدين الخارجي يمثل التزامًا تعاقديًا ماليًا بين طرفين (دائن ومدين) يتعهد فيه الطرف المدين بسداد القرض مع الفوائد التي تترتب عليها خلال فترة محددة متفق عليها مسبقًا.

ثانيًا: أدوات الدين الخارجي

تشمل الدين الخارجي عدة أدوات دين، وهي: حقوق السحب الخاصة، عملة وودائع بما في ذلك الحسابات غير المخصصة من الذهب وسندات الدين، وأنظمة التأمين، صناديق التقاعد، بالإضافة إلى الإئتمان التجاري والسلف. وتهتم التقارير والدراسات الاقتصادية بشكل خاص برصد تطورات هذه الأدوات، وذلك لأسباب رئيسية منها أن الاقتراض الخارجي يمثل إضافة صافية إلى موارد الدولة على عكس الدين الداخلي الذي يُعد تحويلًا داخليًا للموارد، بالإضافة إلى أن الدول النامية غير قادرة على طباعة العملة الأجنبية لسداد هذه الالتزامات، مما يجعل الدين الخارجي مصدرًا محوريًا للآزمات المالية فيها (المعهد العربي للتخطيط، 2021: 16).

ثالثًا: أنواع الدين الخارجي

يمكن تصنيف الدين الخارجي إلى عدة أنواع وفقًا لمجموعة من المعايير (الدليمي، 2019: 52):

1. حسب مصدر التمويل: وهي
 - أ. الديون الرسمية: تُمنح من قبل دول أخرى أو مؤسسات مالية دولية بشروط ميسرة، وتُقسم إلى:
 - قروض ثنائية: تنشأ نتيجة اتفاق مباشر بين دولتين، وغالبًا ما ترتبط بمصالح سياسية أو عسكرية أو اقتصادية مشتركة.
 - قروض متعددة الأطراف: تمنحها منظمات كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وصناديق التنمية الإقليمية.
 - ب. الديون الخاصة: تأتي من مصادر غير حكومية كالشركات والمصارف والأفراد، وتكون عادة قصيرة الأجل، مرتفعة الفائدة، وتُستخدم لسد العجز المؤقت في ميزان المدفوعات، وأهم أنواعها:
 - قروض المصدرين: تُمنح من شركات ومصدرين كبار لتوفير السلع والخدمات للدول المدينة، وتشترط غالبًا ضمانًا حكوميًا.
 - قروض المصارف التجارية: تُمنح من مصارف أجنبية خاصة، وتُستخدم لسد العجز في النقد الأجنبي وغالبًا ما تُمنح بشروط قاسية.
2. حسب مدة السداد: وتُقسم إلى
 - أ. قروض طويلة الأجل: تتجاوز فترة السداد فيها خمس سنوات.
 - ب. قروض متوسطة الأجل: تتراوح بين سنة إلى خمسة أعوام، وغالبًا ما تُستخدم ضمن الخطط التنموية المتوسطة.
 - ج. قروض قصيرة الأجل: تستحق خلال أقل من سنة وتُستخدم غالبًا لتمويل التجارة الخارجية.
3. حسب قابلية إعادة الجدولة: وهي
 - أ. ديون غير قابلة لإعادة الجدولة: مثل القروض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ب. ديون قابلة لإعادة الجدولة: كالقروض سواء من المصارف التجارية أو الحكومية، ويمكن إعادة التفاوض بشأنها غالباً من خلال نادي باريس.

4. حسب شروط الاستحقاق: وتقسم إلى

أ. الديون السهلة: تتميز بفوائد منخفضة وآجال سداد طويلة، مثل قروض الوكالة الدولية للتنمية (IDA).

ب. الديون الصعبة: تتسم بشروط قاسية تشمل فوائد مرتفعة وآجال قصيرة للسداد.

من المهم الإشارة إلى أن سداد الدين الخارجي يتم غالباً بالعملة التي تم بها الاقتراض. فإذا كانت الجهة المانحة دولة، فإن العملة تكون خاصة بتلك الدولة، أما إذا كانت الجهة المقرضة مؤسسة دولية، فإن العملة تكون عادة من العملات العالمية القابلة للتحويل (الشمري، 2021: 21).

رابعاً: أسباب تفاقم الدين الخارجي

تواجه العديد من الدول النامية ضغوطاً متزايدة تدفعها إلى الاعتماد على الدين الخارجي، ويعود ذلك إلى عدة أسباب داخلية وخارجية تتداخل فيما بينها لتشكل بيئة تؤدي إلى تراكم الديون وصعوبة سدادها في الأجل الطويل.

1. الأسباب الداخلية: تعددت أسباب اللجوء إلى الاقتراض الخارجي من الجانب الداخلي والتي من أبرزها:

أ. ضعف المدخرات المحلية: من أبرز المشاكل التي تواجه الدول النامية هي محدودية المدخرات الوطنية، والتي تُعد غير كافية لتمويل الخطط التنموية الطموحة. وتؤدي هذه الفجوة بين الموارد المتاحة والاحتياجات التمويلية إلى اللجوء نحو الاقتراض الخارجي باعتباره أحد أسرع الحلول لتغطية العجز (العبيدي وآخرون، 2021: 358).

ب. السعي نحو تسريع التنمية: بعد نيل الاستقلال السياسي، سعت العديد من الدول إلى تحقيق نهضة اقتصادية عبر التركيز على التصنيع وزيادة المساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن ضعف القاعدة الإنتاجية وعدم كفاية التمويل المحلي حال دون ذلك، فكان الحل هو التوسع في الاقتراض الخارجي لتمويل المشاريع التنموية (حربي، 1988: 53).

ج. العجز المزمن في الموازنة العامة: تعاني الحكومات في الدول النامية من خلل هيكلي يتمثل في ارتفاع النفقات العامة مقابل تدني الإيرادات، مع انخفاض المساعدات الدولية، مما يضطرها إلى تمويل العجز من خلال الاستدانة، سواء من الداخل أو الخارج، ما يفاقم من حجم الدين العام (أبو شرار، 2010: 214).

2. الأسباب الخارجية: وتشمل عدة أسباب

أ. تقلبات أسعار النفط: تؤثر التذبذبات في أسعار النفط سلباً على الدول احادية الريع، التي تعتمد على صادرات النفط. فارتفاع أسعار النفط قد يدفع هذه الدول إلى زيادة إنفاقها العام، بينما يؤدي انخفاضه إلى عجز في الإيرادات، مما يستوجب التوجه نحو الاقتراض الخارجي لسد النقص (عبيدة، 2015: 61).

ب. شروط التبادل التجاري غير العادلة: تواجه الدول النامية تدهوراً مستمراً في شروط التبادل التجاري، حيث تكون أسعار صادراتها من المواد الأولية أقل مقارنة بأسعار الواردات الصناعية من الدول المتقدمة، وهذا الخلل يزيد من عجز ميزان المدفوعات، ويؤدي إلى الاعتماد المتزايد على القروض الخارجية لتغطية هذا العجز (زكي، 1987: 101).

ج. ضعف القدرة الذاتية على تمويل الواردات: وتعني هذه القدرة مدى كفاية الموارد من النقد الأجنبي التي يمكن للدولة توفيرها عبر مصادرها المحلية (كالتحويلات والصادرات) لتمويل وارداتها دون الحاجة للاقتراض. وكلما ضعفت هذه القدرة، زاد الاعتماد على الدين الخارجي.

خامساً: العوامل الاقتصادية المؤثرة على الدين الخارجي

توجد مجموعة من المؤشرات التي تُستخدم لقياس مدى تأثير الاقتصاد المحلي بالمدىونية الخارجية، ومن أهمها ما يأتي (علوان وآخرون، 2019: 313):

1. معدل نصيب الفرد من الدين الخارجي: يمثل هذا المؤشر حصة الفرد من إجمالي الدين الخارجي للدولة، ويعكس مدى العبء الواقع على كاهل المواطن نتيجة السياسات المالية للدولة. ويجب أن يكون هذا المعدل متناسباً مع متوسط دخل الفرد السنوي، بحيث لا يتجاوز 50% منه. ويمكن حسابه وفق المعادلة التالية:

$$\text{معدل نصيب الفرد من الدين الخارجي} = (\text{نصيب الفرد من الدين} / \text{متوسط دخل الفرد السنوي}) \times 100$$
2. أعباء خدمة الدين: هذا المؤشر يقيس حجم المدفوعات السنوية المخصصة لسداد الفوائد والأقساط المتعلقة بالديون مقارنة بإجمالي النفقات العامة للدولة. وكلما زادت أعباء خدمة الدين، زاد الضغط على الموازنة العامة، وخاصة على احتياطي النقد الأجنبي. ويتم قياسه من خلال:
 - نسبة اعباء خدمة الدين إلى إجمالي النفقات العامة.
 - نسبة الفوائد إلى إجمالي النفقات.
 - نسبة خدمة الدين إلى الإيرادات العامة.
3. مؤشر الدين الخارجي إلى الصادرات: يُستخدم هذا المؤشر لتحديد مدى قدرة الدولة على سداد الديون من خلال عوائدها التصديرية. فكلما ارتفعت الصادرات زادت القدرة على السداد. وإذا تجاوز الدين قيمة الصادرات بشكل كبير، فإن ذلك يُعد مؤشراً خطيراً.
4. مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP): وهو يعكس مدى عبء الدين على مجمل النشاط الاقتصادي في الدولة. وتُعد هذه النسبة في إطار الأمان إذا لم تتجاوز 60% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تحدد المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي أن تتراوح النسبة الآمنة بين 25% إلى 30%، في حين تضع مؤسسات أخرى مثل نادي باريس سقفًا ما بين 20% إلى 25%.

المبحث الثاني : الإطار النظري للناتج المحلي الإجمالي

أولاً: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي

يُعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه "إجمالي ما يُنتجه المقيمون في دولة معينة من سلع وخدمات خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة". ويُعد هذا الناتج مؤشراً على مستوى المعيشة، حيث ترتبط زيادته عادةً بارتفاع دخل الفرد (العيسى، 2021: 62).

كما يُعرف بأنه "مجموع القيم الكلية المضافة التي تحققها جميع القطاعات داخل حدود البلد الجغرافية، بمساهمة كل من عوامل الإنتاج الوطنية والأجنبية، وذلك بعد خصم الاستهلاك الوسيط" (عودة، 2017: 133). ووفق تعريف آخر، يُقصد به "كمية أو قيمة ما يُنتجه سكان بلد معين خلال سنة واحدة من سلع وخدمات، بغض النظر عن جنسيتهم، طالما أنهم يقيمون داخل حدود ذلك البلد" (الوادي وآخرون، 2013: 38). ومن هنا يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي يختلف عن الناتج القومي الإجمالي، إذ يُحتسب الأول وفق الموقع الجغرافي للدولة، بينما يعتمد الثاني على جنسية المنتجين، سواء داخل الدولة أو خارجها، ويُستثنى فيه ما يُنتجه الأجانب داخل حدود الدولة (المشهداني، 2020: 220).

هناك عدة مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي (إدجمان، 1999: 453):

1. معدل النمو الاقتصادي: وهو معدل التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ويُعبر عنه عادةً كنسبة مئوية.
2. الأهمية النسبية لمكونات الناتج: يقيس نسبة مساهمة القطاعات المختلفة في تشكيل الناتج المحلي.
3. الاستقرار النقدي: يوضح العلاقة بين تطور وسائل الدفع وتوفر السلع والخدمات، ويُستخدم لتحديد حالات التضخم أو الانكماش وفقاً لمدرسة شيكاغو في التحليل النقدي.
4. معدل النمو المركب للقطاعات الإنتاجية: يمثل متوسط النمو في كل قطاع اقتصادي مشارك في الناتج.
5. مرونة النمو القطاعي: تعكس مدى مساهمة كل قطاع في النمو الكلي للناتج المحلي.

ثانياً: أهمية الناتج المحلي الإجمالي

تتجلى أهمية الناتج المحلي في الجوانب التالية (Corona، 4: 2012):

1. تقييم مستوى معيشة الأفراد من خلال نصيب الفرد من الناتج.
2. قياس معدل النمو الاقتصادي من خلال التغير في حجم الناتج.
3. دعم عملية رسم السياسات الاقتصادية السليمة.

من الضروري التمييز بين مفهومي الناتج المحلي الاسمي والحقيقي عند تحليل أداء الاقتصاد وهما:

1. الناتج المحلي الاسمي: يُحتسب بالاعتماد على الأسعار الجارية خلال فترة القياس، ما يعني أنه يتأثر بتغيرات الأسعار أو التضخم من سنة لأخرى. ولهذا لا يُعد مؤشراً دقيقاً لقياس القوة الشرائية أو النمو الحقيقي.
2. الناتج المحلي الحقيقي: يُحسب وفق أسعار ثابتة لسنة معينة تُعرف بـ "سنة الأساس"، مما يساعد في تجاوز تأثيرات التضخم ويوفر مؤشراً أكثر دقة للنمو الاقتصادي. ويحتسب وفق المعادلة الآتية (Janury، 5: 2002):

$$\text{الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي} = \frac{\text{الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية}}{\text{الارقام القياسية}} \times 100$$

المبحث الثالث: واقع الدين الخارجي والناتج المحلي الاجمالي في العراق

يعاني العراق كغيره من الدول النامية من مشكلة الديون الخارجية وازديادها سنوياً، فعلى الرغم من ان الدين الخارجي يساعد الدولة على سد العجز بميزانيتها ودعم التنمية فيها، الا ان الاستدانة دون وجود تحسن في الاقتصاد يزيد أعباء الدولة، حيث تستنزف الدولة احتياطياتها النقدية لسد الديون الخارجية مما يزيد من العجز سنوياً، وبذلك يتحول الدين الخارجي الى قيد يقيد الدولة في كيفية تسديد هذا الدين.

اولاً: اثر الدين الخارجي على الناتج المحلي الاجمالي

برزت مشكلة الدين الخارجي في العراق خلال فترة الثمانينيات، لكنها لم تأخذ الصدى الحقيقي حول هذه المشكلة، بينما بدء الاهتمام الحقيقي بعد عام (2003) كون هذا الموضوع يعد من لمواضيع الحساسية على المستوى الدولي لمحدودية البيانات التي يمكن التزود بها حول هذه المشكلة بعداً ما كانت معلقة على أثر قرار مجلس الأمن عام (1990) الذي نص على عدم القيام بأي إجراءات مالية مع العراق والكويت من قبل البلدان الاخرى، وإن كان لغرض خدمات الديون، مما أدى إلى زيادة الديون والفوائد المترتبة عليها. (الغريزي واخرون، 83: 2008).

والجدول (1) يوضح لنا اثر الدين الخارجي على الناتج المحلي الاجمالي

جدول (1) اثر الدين الخارجي على الناتج المحلي الاجمالي لمدة (2004-2023)/ مليون دينار

السنة	اجمالي الدين الخارجي	معدل التغير السنوي %	الناتج المحلي الاجمالي	معدل التغير السنوي %	نسبة الدين الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي
2004	186021778		101788449		182.7533279
2005	148097000	-20.3872785	103568449	1.74872495	142.9943206
2006	95422175	-35.5677867	109368369	5.60008386	87.24842098
2007	93758000	-1.74401286	111455813	1.90863594	84.12122928
2008	76947489	-17.9296817	119802041	7.48837389	64.22886318
2009	75989598	-1.24486323	124659542	4.05460621	60.95770671
2010	67632836	-10.9972446	132731012	6.47481121	50.95481077
2011	73275332	8.342835128	142696722	7.50820012	51.35039612
2012	75213000	2.644366047	161066280	12.8731464	46.69692502

43.56113876	7.57872225	173273046	0.354608911	75479712	2013
39.01186672	3.27711674	178951406	-7.50854481	69812284	2014
38.71062568	2.60676689	183616252	1.814460045	71079000	2015
30.1352905	13.7873727	208932109	-11.4192687	62962298	2016
35.66197848	1.8197505-	205130066	16.18610236	73153440	2017
23.09652458	2.63385134	210532887	-33.5290589	48625780	2018
26.05930032	5.51379035	222141229	19.04888724	57888450	2019
38.15257654	11.324199-	196985514	29.82736453	75155049	2020
21.36579211	2.78333512	202468281	-42.4403915	43258952	2021
6.798411070	89.1971488	383064215	-39.7990963	26042280	2022
6.368999678	13.563101-	331108825	-19.022759	21088320	2023

- من اعداد الباحثة اعتماداً على تقارير وزارة المالية والجهاز المركزي للإحصاء لسنوات متعددة

نلاحظ من جدول (1) انخفاض الدين الخارجي في العام (2005) اذ بلغت (20.39%) وذلك نتيجة تعرض العراق إلى صدمة ايجابية للأعوام (2004-2005)، لتتخفّض على هذا الأساس نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة إلى (142.99%) عام (2005) بعد أن كانت (182.75%) عام (2004)، ويعود السبب إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية والأمنية وتخلص العراق من القيود التي فُرضت عليه من قبل مجلس الأمن الدولي، فضلاً عن ارتفاع الإيرادات النفطية التي تستخدمها الحكومة للإيفاء بالديون الخارجية، وحدث تذبذب في معدلات التغير السنوية للمديونية الخارجية والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، خلال السنوات التالية حتى عام (2008)، الذي عكس صدمة ايجابية انخفض على أثرها معدل التغير السنوي للمديونية الخارجية إلى (-17.93%)، لتتخفّض نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى (64.22%) ، بسبب تحسن أسعار النفط وزيادة الإيرادات العامة وشطب جزء كبير من ديون العراق الخارجية من الدول الدائنة الأعضاء في نادي باريس وغير الأعضاء الذين ساهموا في خفض ديون العراق الخارجية إلى ما يقارب (80%) نتيجة التزام العراق بشروط اتفاقية التدبير الاحتياطي، عن حدوث الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى ارتفاع أسعار النفط في بدايتها بشكل قياسي، واستمر التذبذب في معدلات التغير السنوية في الدين الخارجي خلال السنوات اللاحقة والذي قابله تذبذب في معدلات تغير الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بين ارتفاع وانخفاض إلى عام (2015) والذي حدثت فيه صدمة مناوئة في الدين الخارجي ارتفع على أثرها معدل التغير السنوي إلى (1.81%) بعد أن كان (-7.51%) في عام (2014) لينخفض معدل التغير في الناتج المحلي إلى (2.61%) لعام (2015)، ويعود السبب في هذه الصدمة إلى أسباب عدة منها انخفاض أسعار النفط العالمية إلى مستويات متدنية، فضلاً عن الحرب مع الإرهاب وتكاليفها الهائلة التي أثقلت كاهن الموازنة العامة للدولة، وبالرغم من انتهاء العمليات العسكرية وتحسن أسعار النفط العالمية عام (2017) إلا أن الاقتصاد العراقي تعرّض لصدمة مناوئة في المديونية الخارجية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدل التغير السنوي للمديونية الخارجية إلى (16.19%)، فيما ارتفعت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى (36.38%) لنفس العام، وهذا يعني انخفاض معدل التغير السنوي للناتج المحلي الإجمالي إلى (-3.77%)، ويعزى هذا إلى الارتفاع الحاصل في رصيد القروض الجديدة مما اضطر الحكومة إلى اللجوء مرة أخرى الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية من أجل تغطية العجز المالي في الموازنة، وفي عام (2018) انخفض الدين العام الخارجي وبمعدل نمو سنوي بلغ (7.94%)، وذلك بسبب انخفاض القروض الجديدة وقروض اعادة الجدولة، فضلاً عن زيادة أسعار النفط وزيادة الإيرادات

الحكومية وقدرة الحكومة على تسديد جزء من الديون والفوائد المترتبة عليها، وفي عام (2020) ارتفعت المديونة الخارجية من جديد نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية على أثر جائحة كورونا التي عصفت بالكثير من الدول وحالة الشلل الاقتصادي الذي ضرب دول العالم أجمع ومن ضمنها العراق الذي يعتمد على النفط كمصدر وحيد للإيرادات الحكومية الأمر الذي أدى إلى تراجعها بشكل كبير جداً وعجز الحكومة عن تمويل النفقات العامة بضمنها رواتب الموظفين مما اضطرها إلى اللجوء للاستدانة من الخارج إذ بلغت الدين الخارجي (75155049) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (29.82%)، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ (196985514) مليون دينار بمعدل تغير سنوي سالب بلغ (11.32-%) في حين بلغت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (38.15-%)، وفي عام (2021) ونتيجة لانتهاج الجائحة ورفع القيود وعودة المعامل والحياة الاقتصادية إلى طبيعتها وزيادة الطلب على النفط ارتفعت أسعار النفط مما أدى إلى زيادة الإيرادات الحكومية وقدرتها على تسديد جزء كبير من الديون التي بذمتها مما أدى إلى انخفاض الدين الخارجي وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (42.44-%) مما أدى إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في حين تراجعت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي إذ بلغت (1.36-%)

من خلال ما تقدم يتضح لنا انخفاض قيمة الدين الخارجي للعراق بشكل تدريجي وتنازلي نتيجة لتحسن الإيرادات العامة والتزام العراق بسداد فوائد الدين الخارجي بشكل منتظم، فضلاً عن تطبيق اتفاقية نادي باريس والتي نتج عنها تقديم العديد من الإعفاءات من قبل الدول الدائنة، في حين استمر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بالتذبذب، وهذا يفسر لنا الاعتماد الكبير في تسديد فوائد القروض الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي، عن سوء توظيف الإيرادات العامة في تنمية الاقتصاد القومي.

ثانياً: وسائل المعالجة الدين العام في العراق بحسب صندوق النقد الدولي

ان توجيهات صندوق النقد الدولي هي القيام ببعض أولويات للسياسات من اجل معالجة الدين العام (صندوق النقد الدولي، <http://www.imf.org/-/media/Files/Publications/pp/2020/Arabic>)

1. قيام العراق بإعداد تقارير شفافة وشاملة عن الدين العام والسعي إلى تعزيز وتطوير الجهات المعنية بهذا العمل .
 2. تشجيع التعاون بين الدائنين الرسميين وإعادة هيكلة الدين التي يشارك بها الدائنون غير تقليديين من اجل تسوية أزمات الديون في أي وقت العمل.
 3. العمل على وضع خطط دقيقة للأنفاق العام والعجز الذي يحدث في الميزانية العامة وسعي الى بذل جهود اكبر لتأكيد من ان الاقتراض يحقق الاستدامة المالية من اجل بقاء الدين العام على مسار يمكن تحمله ، وأيضاً قيام المقترضين بتقييم اثر القروض الجديدة قبل القيام بالاقتراض ومدى تحملهم لهذه القروض ومعرفة العائدات التي يمكن ان تتحقق من خلال القيام بمشاريع جديدة من خلال الاقتراض ومدى قدرتها على السداد هذه القروض
- كل هذا سوف يؤدي الى حماية المقترض والمقرض من الدخول في اتفاقيات تسبب لهم المصاعب المالية في المستقبل.
- ان إصلاحات صندوق النقد الدولي في جانب السياسة المالية هي خفض العجز المالي من خلال الاعتماد على التغيرات في النظام الضرائب وزيادتها وتقييد وخفض النفقات مشاريع القطاع العام وعدم دخول الحكومة في المشاريع التي يستطيع القطاع الخاص القيام بها، وتخفيض النفقات الاجتماعية وإعادة النظر بها (رواتب التقاعد والرعاية الاجتماعية)، فضلاً عن ذلك رفع معدل الضرائب في الأجل القصير .

ومن تعاليم صندوق النقد الدولي ان تسعى الحكومة الى ادارة عائدات النفط وتقوية المؤسسات الحكومية وترشيد الإنفاق الحكومي ولأجل تنويع مصادر الدخل على الحكومة القيام بعرض الضرائب الغير النفطية وسعي الحكومة الى تحقيق تكافؤ وتعاون بين المصارف المملوكة للحكومة وتعزيز وفسح مجال امام القطاع الخاص . كما يجب ان يكون العراق تحت مظلة صندوق النقد الدولي من اجل تجنب الأزمات التي يتعرض لها باستمرار ويوفر الصندوق النقد الدولي الرقابة الدولية لاداء الحكومة ويصح مسار الفساد والمحسوبية التي انتشرت بشكل كبير في العراق وحل المشاكل التي يتعرض لها العراق والسعي إلى الإصلاح الاقتصادي في جميع قطاعاته من اجل النهوض بحال الإقتصاد وعدم للجوء الى الدين عند عجز الموازنة العامة في العراق (ابراهيم وآخرون، 2018: 123) .

وبحسب صندوق النقد الدولي فإن ترشيد الإنفاق العام هو الحل الأمثل وبديل انخفاض إيرادات الضرائب لتحقيق الاستدامة المالية، لأن خفض الإيرادات يؤدي إلى آثار سلبية لكن ترشيد الإنفاق العام عكس هذا. وتطلب السياسة النقدية دور فعال في تقليل مخاطر الدين العام من خلال تحفيز الطلب الكلي من خلال أتباع حزمة من السياسات التي تساعد على تقليل مخاطر الدين العام وضمان استدامة وقد بين الصندوق النقد الدولي انه يجب على الدول العربية ضمان استدامة الدين العام الذي يكون ارتفاعه بسبب اختلالات في مستوى السوق وتقلبات في تدفقات رؤوس الأموال الى خارج وتقلبات في قيمة العملة المحلية.

المبحث الرابع: العلاقة بين الدين الخارجي والنتاج المحلي الاجمالي في العراق.

يطلق على العلاقة بين الناتج المحلي والدين العام بانها علاقة عضوية، أي انها علاقة متشابكة ومتراصة بشكل دائم واساسي بحيث يؤثر كل منهما في الآخر بصورة مباشرة ومستمرة، ولا يمكن فصل احدهما عن الآخر عند تحليل الوضع الاقتصادي لأي دولة.

بمعنى آخر ان زيادة الدين العام قد تؤثر على الناتج المحلي الاجمالي من خلال تأثيرها على الانفاق الحكومي، الفوائد، والسياسات المالية ، في المقابل يؤثر مستوى الناتج المحلي الاجمالي على قدرة الدولة على تحمل سداد ديونها، إذ انه يتم تمويل انتاج هذا الناتج من مصادر ذاتية للوحدات المساهمة فيه، ومصادر خارجية من وحدات أخرى، كما ان القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الحكومي تسهم في انتاج هذا الناتج، وما يدفع من فوائد واعباء سدادا للديون يمثل احد بنود تكاليف الإنتاج عن قروض سابقة ، ويعد هذا المؤشر احد المؤشرات الرئيسية والمهمة كونه يحدد مع مجموعة مؤشرات اقتصادية التصنيف الائتماني للبلد من اجل الحصول على التمويل الذي يحتاجه من خلال الأسواق المحلية او الخارجية لا سيما وان الإقتصاد العراقي يعاني من عدم تنوع في القطاعات الإنتاجية حيث يشكل النفط تقريبا (99%) من الناتج المحلي الإجمالي وما يقارب (47%) من الصادرات (عداي، 2016: 15).

أولاً: مواصفات الانموذج التجريبية واساليب التقدير

استناداً الى ما تقدم من دراسات سابقة، وفي ضوء الاطر النظرية والدراسات التجريبية التي تضمنتها، ولتأكيد فرضيات البحث الرئيسية والوصول الى اهدافه، وبغية وضع نموذج كمي لقياس وتحليل أثر واتجاه العلاقة التي تربط بين الدين الخارجي والناتج المحلي الاجمالي في العراق، تم تطبيق منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وما تضمنته من اختبارات قياسية، باعتماد بيانات تلك المتغيرات وللسلسلة زمنية للفترة (2004-2023) بواقع بيانات سنوية، ولعدد مشاهدات السلسلة الزمنية (20) مشاهدة لكل دولة

1. مصادر البيانات

تم الاستناد الى قاعدة بيانات

2. : متغيرات الانموذج

أ. المتغير التابع (المعتمد)

معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي (GDP Growth Rate) ، وهو يُعد من أبرز المؤشرات المستخدمة في قياس مستوى النمو الاقتصادي في الدولة، حيث يعكس التغير في قيمة السلع والخدمات الاجمالية المنتجة خلال مدة زمنية محددة.

ب. المتغير المستقل:

المديونية الخارجية، ويمثل إجمالي المبالغ التي تقترضها الدولة من مصادر خارجية لتمويل العجز في الموازنة العامة، ويُدرس تأثيره على الأداء الاقتصادي والنمو من حيث كونه عاملاً محتملاً مؤثراً في الناتج المحلي الإجمالي.

3. اختبار سكون السلاسل الزمنية

تشير نتائج اختبار السكون وفقاً **Augmented Dickey-Fuller** المبينة في جدول (2) ادناه وعند مستوى معنوية 5%، الى أن قيم المحسوبة احصائياً وحسب ما اوضحتها قيم (Prob.) التي لم تتجاوز معنويتها الاحصائية قيمة الـ 0.05 عند المستوى سواء بوجود حد ثابت او حد ثابت واتجاه زمني او بدونهما. قد استطاع اثبات استقراره في المستوى، في حين لم يستطيع الدين العام تحقيق استقراره واثبات معنويته الاحصائية عن المستوى، إذ فشل اختبار Prob. في النزول عن حاجز الـ 0.05 بدون حد ثابت او اتجاه زمني، إلا أنه حقق استقراره واثبت معنويته الاحصائية بسبب عدم تجاوز (Prob.) قيمة الـ 0.05 عند اعادة اختبار استقراره عند الفرق الاول، حيث جاءت النتائج لتؤكد استقراره وفي الحالات الثلاثة التي هي وجود حد ثابت او وجود حد ثابت واتجاه زمني او بدونهما، وفقاً لما اشار اليه عدم تجاوز قيم اختبار (Prob.) حاجز الـ 0.05 للمتغير .

الجدول (2) نتائج اختبار **Augmented Dickey-Fuller** لاستقرارية بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة بصيغتها الخطية

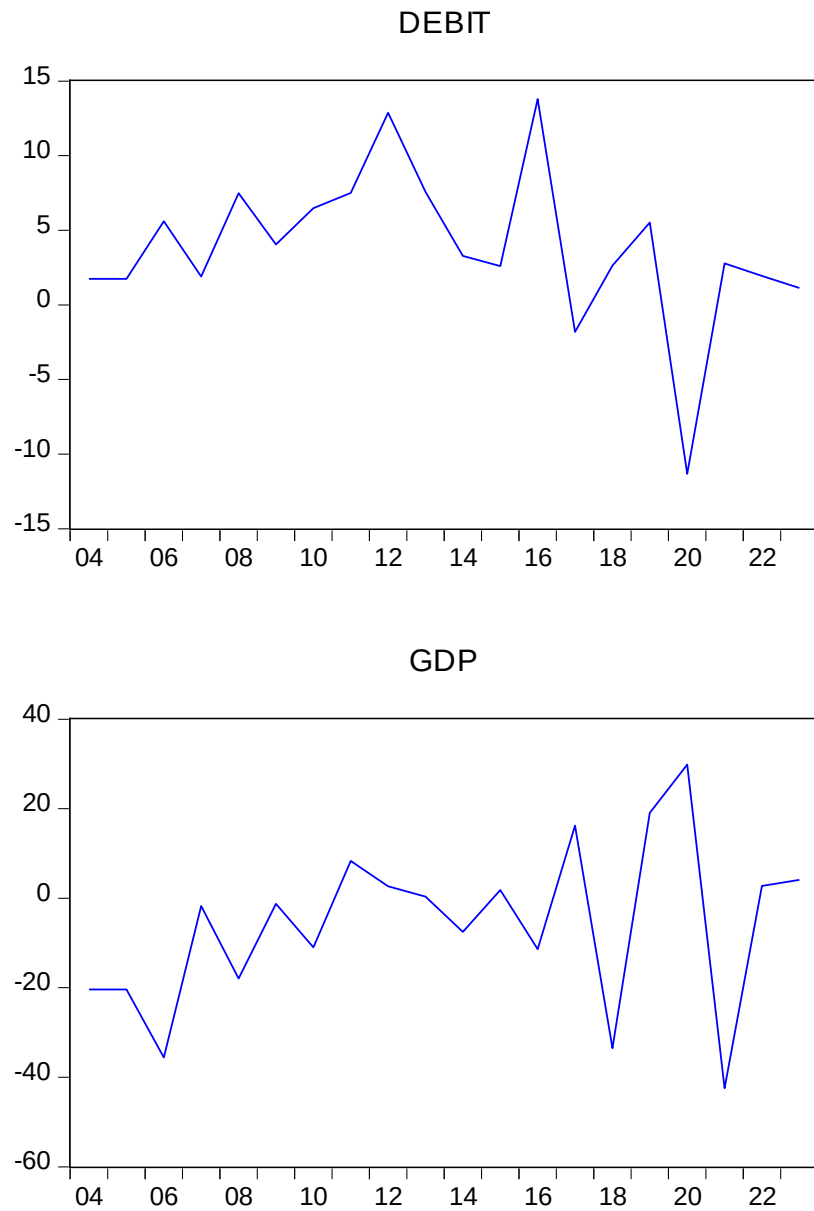
Variables	Level			First Difference		
	None	Intercept	Trend and Intercept	None	Intercept	Trend and Intercept
DEBIT Prob.	-0.863817 0.3271	-4.108036 0.0056	-4.469563 0.0113	-6.349802 0.0000	-6.137931 0.0001	-6.011191 0.0008
GDP Prob.	-3.275693 0.0026	-3.571573 0.0178	-4.106734 0.0236	-7.485841 0.0000	-7.320154 0.0000	-7.913225 0.000

• من اعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج **Eviews 10**

• تمثل القيم في الجدول قيم **Statistic**.

• اعتمدت فترة الابطاء استناداً الى **Automatic selection of maximum lags** ضمن برنامج **Eviews 10**

مما سبق، ولاستقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث ضمن حدود الفرق الاول، وعدم تجاوزها حاجز الفرق الثاني، فقد استوفت شروط اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية (ARDL) الذي قدمه .Pesaran et al. (2011)



الشكل (1)

الرسوم البيانية للسلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة وبصيغتها الخطية

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews 10

ثانياً: تقدير اثر الدين الخارجي في الناتج المحلي الاجمالي

جدول (3) اختبارات عدد فترات الابطاء الزمني وفقاً لمعايير (AIC*)، BIC، HQ

Model Selection Criteria Table
Dependent Variable: GDP
Date: 05/18/25 Time: 16:55
Sample: 2004 2023
Included observations: 14

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
1	-39.671187	6.953027	7.363849	6.914998	0.872123	6) ARDL(2)

بناءً على ما أفرزته نتائج اختبارات فترات الابطاء من أن النموذج ARDL بُني على اساس تخلف زمني بين (6 و2)، وما يعكسه ذلك من تحديد مدة الابطاء الزمني بـ (2) للمتغير التابع و (6) للمتغير المستقل، تم تقدير النموذج، وللتحقق من وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات البحث وفقاً لنموذج (ARDL)، تم اعتماد اختبار الحدود (Bound Test)، الذي أدرجت نتائجه في الجدول (4)، والتي اكدت على وجود علاقة تكامل مشتركة بين الدين الخارجي والناتج المحلي الاجمالي عند مستوى معنوية 0.05، حيث تجاوزت قيمة F المحسوبة الحدود الحرجة العليا عند هذا المستوى من المعنوية، وهو ما يعكس قبول الفرضية البديلة التي تقضي بوجود علاقة التكامل المشترك بين متغيرات البحث، الامر الذي يدل على وجود العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين الدين العام والنمو الاقتصادي وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية.

جدول (4) اختبار الحدود (Bound Test) للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج

F-Bounds TestNull Hypothesis: No levels relationship					
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)	
Asymptotic: n=1000					
F-statistic	16.33434	10%	2.44	3.28	
k	1	5%	3.15	4.11	
		2.5%	3.88	4.92	
		1%	4.81	6.02	
Finite Sample: n=35					
Actual Sample Size	14	10%	-1	-1	
		5%	-1	-1	
		1%	-1	-1	
Finite Sample: n=30					
		10%	-1	-1	
		5%	-1	-1	
		1%	-1	-1	

• من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج برنامج (Eviews 10)

ونتيجة لما اظهرته نتائج إختبار الحدود من وجود علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الانموذج، تم تقدير معاملات الأجل القصير، والأجل الطويل والتي أدرجت نتائجهما في الجدول (5)، (6).

جدول (5)

المقدرات القصيرة الأجل وتصحيح الخطأ للدين الخارجي والناجح المحلي الاجمالي

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.384007	0.207688	1.848959	0.1016
D(DEBIT)	1.067273	0.414485	-2.574939	0.0329
D(DEBIT(-1))	0.091532	0.776190	0.117924	0.9090
D(DEBIT(-2))	-1.773240	0.676678	-2.620509	0.0306
D(DEBIT(-3))	-0.441992	0.648317	-0.681753	0.5146
CointEq(-1)*	-1.293712	0.295660	-4.375669	0.0024

• من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج برنامج (Eviews 10)

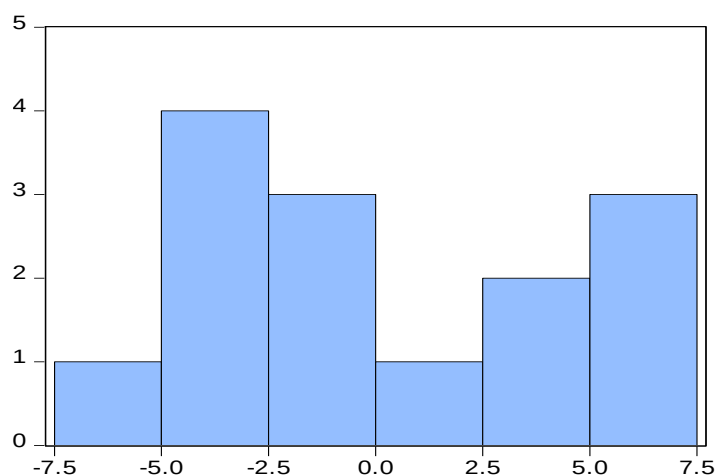
جدول (6)

المقدرات طويلة الأجل للدين الخارجي والناجح المحلي الاجمالي

Levels Equation Case 1: No Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEBIT	-0.313940	0.212228	-1.479260	0.1991
EC = GDP - (-0.3139*DEBIT)				

• من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج برنامج (Eviews 10)

ولبيان اتباع النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي من عدمه، تم الاستعانة باختبار (Test Jarque-Bera) كما في الشكل (2)، والذي بينت نتائجه ان النموذج المقدر اتبع التوزيع الطبيعي، حيث تجاوزت القيمة الاحتمالية حاجز الـ (0.05)، وهذا يدعم قبول الفرض الذي ينص على أن توزيع البواقي توزيعاً طبيعياً.



شكل (2) اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)

• من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج برنامج (Eviews 10)

وللتحقق من عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي Autocorrelation في النموذج المقدر، فقد تم اعتماد اختبار Serial Breusch-Godfrey Correlation الذي أُدرجت نتائجه بالجدول (7)، والتي بينت خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، إذ فاقت احتمالية F-Statistic حاجز الـ 0.05، مما يرجح رفض الفرضية بوجود ارتباط تسلسلي في البواقي.

جدول (7)

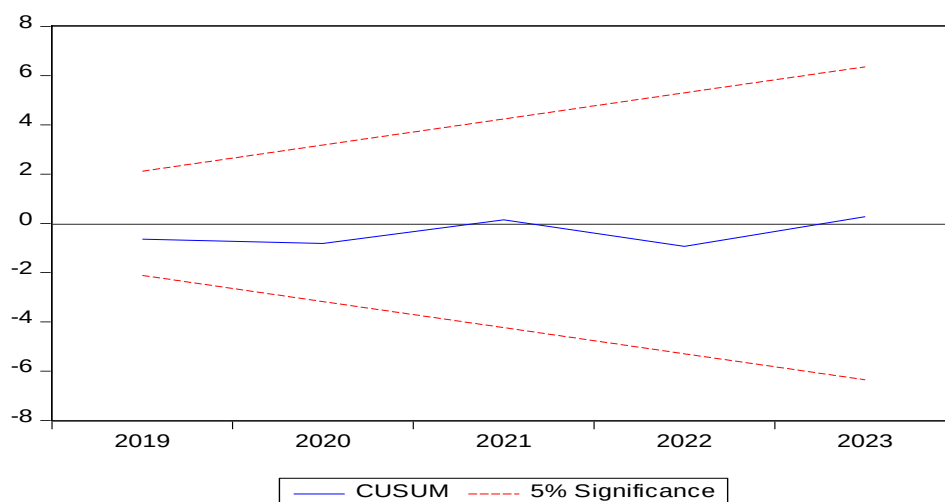
اختبار LM للارتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.349516	3)	Prob. F(20.7304
Obs*R-squared	2.645677		Prob. Chi-Square(2)0.2664

• من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج برنامج (Eviews 10)

ولبيان السكون الهيكلي لمعاملات النموذج المقدر خلال مدة البحث، فقد تم اعتماد اختبار CUSUM المبينة نتائجه في الشكل (3)، والتي اشارت الى أن المعاملات المقدرة للنموذج المقدر مستقرة هيكلياً طيلة مدة البحث، مما يدعم ويبرهن على وجود الاستقرار بين متغيرات الدراسة فضلاً عن انسجام في النموذج، حيث وقع الشكل البياني لاحصاء الاختبار Bound Test المدرجة نتائجها في الجدول (4) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%).



الشكل (3) اختبار استقرار النموذج الهيكلي

• من إعداد الباحثة بالاستناد الى نتائج برنامج (Eviews 10)

لقد جاءت النتائج السابقة لتبين ما يأتي:

- وفقاً لنتائج التقدير طويلة الأجل الواردة في الجدول (6) فإن متغير الدين العام (DEBIT)، قد فشل في إثبات تأثيره المعنوي في النمو الاقتصادي (GDP) حيث تجاوز حاجز المعنوية عند مستوى 0.05، مما يعني عدم وجود تأثير جوهري للدين الخارجي على الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في المدى الطويل، وهو ما جاء مناقضاً للأطر النظرية والدراسات التجريبية التي اطرت لهذه العلاقات، وربما يعود ذلك الى أن الحكومة لا تستخدم الدين في استثمارات منتجة تُسهم في تحفيز النمو الاقتصادي، بل قد يوجه لأغراض استهلاكية أو سداد التزامات قصيرة الأجل.
- كما أكدت نتائج التقدير قصيرة الأجل الواردة في الجدول (5) على أن متغير الدين الخارجي (DEBIT)، قد نجح في إثبات تأثيره المعنوي الطردي في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في المدى القصير حيث لم تتجاوز معنويته حاجز 0.05 .
- كما بلغ حد تصحيح الخطأ (CET_{t-1}) (-1.293712)، والذي حقق الشرط اللازم والكافي (السلبية والمعنوية)، أي إن عملية تعديل الإختلال الحاصل بالأجل القصير والرجوع إلى حالة التوازن تحتاج إلى مدة زمنية قدرها (سنة و 0.2 من السنة).

الاستنتاجات والتوصيات

أ- الاستنتاجات

1. ضعف تأثير الدين الخارجي في الأجل الطويل، وهو ما قد يُعزى إلى أن الحكومة لا توجه الدين نحو مشاريع استثمارية منتجة، مثل مشاريع البنية التحتية أو التنمية الصناعية والزراعية، والتي تُعدّ محركات للنمو المستدام، بل قد يُستخدم الدين غالباً لتغطية عجز الموازنة الجارية أو لسداد أقساط ديون سابقة.
2. ارتفاع كلفة الدين، قد يؤدي الاعتماد على الاقتراض بفوائد مرتفعة، أو بشروط سداد مرهقة، إلى تقليص الحيز المالي المتاح للاستثمار، مما ينعكس سلباً على معدلات النمو في الأجل الطويل.
3. إزاحة الاستثمار الخاص، حيث قد يتسبب الدين الخارجي المرتفع في "مزاحمة" الاستثمارات الخاصة، إما من خلال رفع أسعار الفائدة أو استنزاف الموارد المالية المتاحة في السوق المحلي، مما يضعف النمو الناتج عن القطاع الخاص.

4. أظهرت نتائج التقدير قصيرة الأجل وجود علاقة معنوية بين الدين الخارجي والنتاج المحلي الاجمالي، مما يشير إلى أن الإنفاق الممول بالدين قد يخلق نوعاً من التحفيز الاقتصادي المؤقت أو قصير الأجل، لكن هذا النوع من التأثير يُعتبر مؤقتاً، وقد يتحول إلى عبء اقتصادي في المستقبل إذا لم يُستخدم الدين بطريقة إنتاجية.
5. التأثير التحفيزي للإنفاق الممول بالدين، عند قيام الحكومة بزيادة الإنفاق العام عبر الاقتراض، فإن ذلك قد يؤدي إلى تنشيط الاقتصاد على المدى القصير، من خلال زيادة الطلب وتحريك عجلة الإنتاج والخدمات.
6. أثر السيولة الفوري، استخدام الدين في تمويل الرواتب، الدعم، أو الإنفاق الاستهلاكي قد يولد أثراً اقتصادياً سريعاً، لكنه غير مستدام.
7. عدم انعكاس الأعباء الحقيقية فوراً على المدى القصير، قد لا تظهر آثار العبء المالي الناتج عن الاقتراض (مثل فوائد الدين أو تقليص الإنفاق الاستثماري)، مما يجعل أثر الدين يبدو إيجابياً، على عكس ما قد يتضح في الأجل الطويل.
8. سرعة تصحيح الاختلالات، وفقاً لمعامل تصحيح الخطأ (CETt-1)، مما يدل إلى أن الاقتصاد قادر على تصحيح الاختلالات والعودة إلى حالة التوازن بعد الصدمات قصيرة الأجل خلال فترة زمنية تُقدّر بحوالي سنة و(0.2) من السنة، مما يدل على أن الآلية الاقتصادية تعمل بكفاءة نسبية في تصحيح الفجوات بين المدى القصير وال المدى الطويل، ما يعزز من استقرار النمو الاقتصادي الكلي، كما ان هذا المؤشر هو دلالة على وجود تفاعل ديناميكي صحي بين المتغيرات، ما يعكس قوة النموذج الاقتصادي المستخدم في التقويم.

ب- التوصيات

1. الحد من الاستخدام غير المنتج للدين الخارجي، مع ضرورة تحويل استراتيجية الاقتراض من تمويل العجز التشغيلي إلى تمويل مشاريع تنمية طويلة الأجل، مثل البنية التحتية، الطاقة، الزراعة، والتعليم، لما لها من أثر تراكمي ومستدام في تعزيز النمو الاقتصادي.
2. وضع إطار استراتيجي متكامل لإدارة الدين الخارجي، فضلاً عن تحديد سقف واضحة وأمنة لنسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتطبيق قواعد مالية انضباطية تقي من التضخم في مستويات الدين.
3. تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي، عبر إصلاح آليات إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، من خلال ضبط النفقات غير الضرورية وتوجيه الموارد نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية.
4. تعزيز الشفافية والرقابة على كيفية صرف القروض، عبر تقارير دورية يتم نشرها للرأي العام وللمؤسسات الرقابية.
5. تقليل الاعتماد على الدين الحكومي من خلال توسيع قاعدة الشراكة مع القطاع الخاص في تمويل وتنفيذ المشاريع العامة، خاصة في مجالات البنية التحتية والخدمات الأساسية.
6. استثمار قدرة الاقتصاد على تصحيح الاختلالات في فترة زمنية معتدلة، عبر تنفيذ سياسات مالية واقتصادية مرنة تستجيب بسرعة للصدمات المؤقتة دون الإضرار بالاستقرار الكلي.

قائمة المصادر

1. ابدجمان، مايكل، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 1999.
2. ابراهيم، عماد واخرون ، دور صندوق النقد الدولي في ادارة الديون العراقية ، وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الادارية، بغداد ، المجلد 2، العدد 642، 2018.
3. بو شرار، علي عبد الفتاح، الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الطبعة الثانية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، 2010.
4. حربي، رسول راضي، مشكلة الدين الخارجيلبلدان النامية- واقعها واثارها مقترحات معالجاتها، مجلة الإقتصاد العربي، السنة الثانية عشر، العدد 1، 1988.
5. الدليمي، باسم محمد تركي عواد، أثر الدين العام في بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية- دراسة تحليلية لدول عربية مختارة مع اشارة خاصة الى العراق للمدة (2004-2017)، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، 2019.
6. الراوي، احمد عمر، رؤى تحليلية للوضع الاقتصادي العراقي بعد عام 2014 ، ط1، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية للنشر، بغداد، 2019.
7. زكي، رمزي، أزمة القروض الدولية -الأسباب والحلول المطروقة مع مشروع صياغة لرؤية عربية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1987.
8. الشمري، زهير محمود كاظم، الدين العام وأثره في بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق خلال المدة (2004-2020)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2021.
9. صالح، مظهر محمد، إطلالة على تاريخ الديون العراق السيادية، اوراق في السياسة المالية، شبكة الاقتصاديين العراقيين 2019، .
10. الطايبي، حمزة، أثر الدين الخارجيعلى التنمية الاقتصادية في الدول النامية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008.
11. الطبقيجي، احمد معن، ديون العراق -نظرة عامة حول وضع الديون نشأتها ومستقبلها ، سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2018.
12. عبد الله، علي خالد، تحليل مؤشرات الإستدامة المالية في العراق للمدة (2003-2017)، مجلة الكؤوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، المجلد 1، العدد 35، 2020.
13. عبد، اياد حماد، أزمة الدين الخارجيلبلدان النامية اسبابها وسبل مجابهتها، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (1)، العدد (2)، 2017.
14. عبيد، عزيزة محمد عبدالله ، أثر الدين العام على الإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية على الدين العام للسلطة الفلسطينية للمدة (1997-2013)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، فلسطين، 2015.
15. العبيدي، سعيد علي محمد مصطفى، انمار عطا الله ، أثر الدين العام الخارجي على GDP عدا النفط في العراق للمدة 2004-2019، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 17، العدد 55، 2021.

16. عداي، نور شدهان، تحليل مسارات الدين العام للمدة (2010-2014)، موقع وزارة المالية، قسم السياسات الاقتصادية، 2016.
17. علوان، غفران حاتم و طالب، ريام علي، قياس وتحليل أثر عجز الموازنة العامة على الدين الخارجي في العراق في إطار التكامل المشترك للمدة (1990-2016)، مجلة العلوم الإدارية والإقتصادية، جامعة بغداد، المجلد 25، العدد 111، 2019.
18. عودة، محمد حسن، دراسة وتحليل العلاقة بين الإنفاق العام والنتائج المحلي الاجمالي ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (1975-2014)، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 31، 2017.
19. العيسى، عبد الكريم جابر، قراءات في الاقتصاد العراقي بعد 2003، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2021.
20. محميد، خطاب سعد، إنعكاسات الجيوبوليتيكية لمشكلة الدين الخارجي في العراق 2003-2016، مجلة سر من رأى، جامعة سامراء، المجلد 14، العدد 57، 2016.
21. المشهداني، احمد اسماعيل عبد، الآثار الاقتصادية للضرائب الكمركية في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2004-2018)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار، 2020.
22. المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية لمديونية الدول العربية الواقع والمخاطر وسبل المواجهة، الإصدار الخامس، الكويت، 2021.
23. الوادي، محمود حسين والعيساوي، كاظم جاسم، الإقتصاد الكلي (تحليل نظري وتطبيقي)، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، 2013.
24. Al-Ahlia Publishing and Distribution House(2006) First Edition، Amman، Jordan.
25. Corona Brezina (2012)Economic Recovery ،Rosen publishing.
26. January،Real (2002)Gross Domeestic Product (rela GDP) ، Investopedia .
27. Paul; Samilson، William(2006) ، Nord House، Economics، translated by Hisham Abdullah.